

# مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٢٥**

الثلاثاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد بيكستين دو بوتسوريفا/السيدة ديليو | (بلجيكا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | إستونيا | السيد يورغنسون |
| | ألمانيا | السيد شولتز |
| | إندونيسيا | السيد دجاني |
| | تونس | السيد الأدب |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيد سنغر وايسنغر |
| | جنوب أفريقيا | السيدة تايوب |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | السيدة كينغ |
| | الصين | السيد جانغ جون |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | فييت نام | السيد دانغ |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس |
| | النيجر | السيد أباري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة كرافت |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط



2004224 (A)







*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.*

## إقرار جدول الأعمال

*أُقرّ جدول الأعمال.*

## الحالة في الشرق الأوسط

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وينضم السيد غريفيث إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد غريفيث والسيد لوكوك وسعادة السيدة إينغا روندا كنغ الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة ً عمال بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

**السيد غريفيث** (*تكلم بالإنكليزية*): نشهد في اليمن ما كنا نخشاه منذ زمن طويل. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، أطلعت مجلس الأمن عدة مرات على بوادر الأمل والزخم صوب السلام. ولكننا جميعا كنا ندرك تماما، في الوقت نفسه، أن تجدد العنف يمكن أن يعكس مسار المكاسب التي تحققت، ويجعل السلام أكثر صعوبة، وأن تترتب على ذلك عواقب إنسانية أشد خطورة على السكان.

ومنذ آخر مرة اجتمعنا فيها (انظر S/PV.8704)، ازدادت الحالة العسكرية سوءا خلال الشهر الماضي. وقد أعلن الجانبان عن أهداف عسكرية موسعة وتبادلا خطابات عنيفة. وقد وقع معظم القتال العنيف في منطقة النهم بمحافظة صنعاء وفي محافظات الجوف ومأرب وصعدة. وانجرّت الخطوط الأمامية التي كانت هادئة لعدة أشهر إلى خضّم التصعيد. وقد ازدادت التقارير عن الغارات الجوية والهجمات الجوية عبر الحدود زيادة كبيرة.

وإنني أشعر بالأسى – كما يجب أن نكون جميعا كذلك – إزاء التقارير التي تفيد بوقوع عشرات الضحايا المدنيين، وربما المئات، وتشريد الأسر، وإلحاق أضرار بالمدارس والمستشفيات. ولا تزال النساء والأطفال يعانون أكثر من غيرهم من الهجمات العديدة. وما برح الصحفيون اليمنيون ونشطاء المجتمع المدني يواجهون أيضا ضغوطاً وقيوداً شديدة.

وقد أكد لي الطرفان مرات عديدة إيمانهما بالتوصل إلى حل سلمي وسياسي للصراع. بيد أن السلام لا يمكن أن يعتبر أمرا مسلما به. فهو يتطلب التزاما مستمرا ورعاية عملية سياسية لتحقيق ذلك. ويتناقض التصعيد الذي وصفته للتو، مباشرة، مع رغبة الطرفين في التحرك في هذا الاتجاه.

إن لقيادات كلا الطرفين القدرة، وعلى عاتقيهما تقع المسؤولية لكبح جماح العنف، وتقليص حدة الخطاب، والالتزام بتخفيف حدة التصعيد على نحو أكثر استدامة. وقبل الزيادة الأخيرة في العنف، كان الطرفان – كما لاحظنا في المجلس – قد خفضا إلى حد كبير عدد الضربات والهجمات الجوية عبر الحدود. وكان لهذه التهدئة أثر قوي وإيجابي على آفاق السلام، ويمكنها أن تفعل ذلك مرة أخرى إذا التزم الطرفان.

ويساورني القلق من أن التصعيد قد يهدد أيضا التقدم المحرز في الحديدة، حيث الحالة عرضة لازدياد العنف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، توصل الطرفان إلى اتفاق الحديدة في ستوكهولم على أساس الأهداف المشتركة المتمثلة في تجنب العمليات العسكرية في المدينة وضمان مرور السلع الإنسانية والتجارية عبر الموانئ الثلاثة. ويجب ألا نغفل عن تلك الأهداف.

وقد أدى التصعيد على جبهات أخرى إلى زيادة التوترات وأدى إلى مزيد من التقلبات في الحديدة، ولكن لم يكن له بعد تأثير كبير على الحالة العسكرية العامة – وتلك نعمة صغيرة، ولكن يجب أن نكون سعداء بها. وتسعى بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بقيادة الفريق غوها، إلى الحفاظ على التعاون بين الطرفين، على الرغم من استمرار التحديات التشغيلية والقيود المفروضة على حرية التنقل. ومع ذلك، أخشى – وأنا أعلم أن هذا سيكون صحيحا بالنسبة لزميلي الفريق غوها أيضا – أن يشكل التصعيد في أماكن أخرى تحديا لجهوده الرامية إلى الحفاظ على الهدوء في الحديدة، ويصرف الطرفين عن تنفيذ الاتفاق.

وعلى الرغم من الحالة العسكرية الأليمة المستمرة، أحرز الطرفان تقدما كبيرا في جهودهما لبناء الثقة وتوفير الإغاثة لأولئك الذين يعانون. وفي الفترة بين ١٠ و ١٦ شباط/فبراير، اجتمع الطرفان في عمان واتفقا على تبادل الأسرى والمحتجزين، تمشيا مع الآلية التنفيذية المتفق عليها في ستوكهولم قبل ١٤ شهرا. وهذا التزام راسخ من الطرفين تجاه الأسر بأنه سيتم جمع شملهم بأحبائهم. وهي علامة على أن الطرفين على استعداد لإحراز تقدم نحو التزامهما بالإفراج في نهاية المطاف عن – "الجميع مقابل الجميع" – بالنسبة لكل المحرومين من حريتهم جراء النزاع. وأشيد إشادة حارة بالحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله على مشاركتهما الإيجابية، وعلى تقديم التنازلات اللازمة بغية إحراز تقدم. وكنت حاضرا خلال تلك المناقشات، والمناخ الذي مكن من تقديم تلك التنازلات كان جليا. كما أشكر التحالف، بالطبع، وأشكر أيضا المملكة الأردنية الهاشمية على استضافة الاجتماع. ونتطلع جميعا إلى تنفيذ عملية الإفراج عن المحتجزين المتفق عليها في أقرب وقت ممكن. وأود أن أضيف أن هذه العملية، كالعادة، تستفيد من القيمة الفريدة للجنة الدولية للصليب الأحمر، التي نفخر جدا بأن نكون شركاء معها.

تأتي هذه الخطوة الإيجابية في أعقاب إطلاق أنصار الله سراح ٦٨ فتى من السجن، بدعم من زملائنا في اليونيسيف، احتجزوا جراء صدام خلال العمليات العسكرية. والفتيان الآن في الرعاية المؤقتة، ويسرني أن أقول إنه يجري الترتيب لالتئامهم مع أسرهم. وأشجع جماعة أنصار الله على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة ومع اليونيسيف من أجل إحراز تقدم في التصدي لانتهاكات حقوق الطفل.

علاوة على ذلك، خلال النصف الأول من شباط/فبراير، تم تسيير أول رحلتين جويتين طبيتين لنقل ٢٨ مريضا من صنعاء لتلقي المساعدة الطبية في الخارج. وأشيد مرة أخرى بالتزام الطرفين وبدعم المملكة العربية السعودية لهذا التدبير الإنساني. أعرب أيضا عن امتناني للمملكة الأردنية الهاشمية والحكومة المصرية، اللتين ستستضيفان مرضى إضافيين.

على الرغم من أنها دلالة صغيرة ولكنها مهمة في بث الأمل، لا يزال يوجد في صنعاء آلاف مؤلفة من المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية في الخارج، حيث لا تتوفر لهم فيها هذه الرعاية. يجب أن يعمل الجسر الجوي الطبي بانتظام من أجلهم، وليس فقط كحل مؤقت. وأعلم أن صديقتي وزميلتي العزيزة، السيدة ليز غراند، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة، ومنسقة الشؤون الإنسانية في اليمن، والسيد ألطاف موساني، ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن، يعملان بكد لتحقيق ذلك. وأنا واثق من أن أعضاء المجلس سيتقاسمون معي الأمل في أن تؤتي تلك الجهود ثمارها.

في الإجمال، فإن التقدم المحرز في تلك التدابير الإنسانية يبين لنا أنه حتى في هذا الحالة الكئيبة، يمكن للطرفين أن يعملا معا وأن يجلسا على الطاولة أحدهما قبالة الآخر للتخفيف من معاناة الشعب اليمني، ويجب أن نأمل في أن ما زرعاه من ثقة لن يذهب أدراج الرياح. ومع ذلك، وكما توحي هذه الإحاطة الإعلامية، أتوجس من أن يكتنف الوهن بشكل متزايد هذه الثقة والعلاقة.

كذلك ينتابني شعور بالجزع الشديد إزاء عدم إحراز تقدم في التصدي للتهديد الذي تشكله ناقلة النفط FSO SAFER، التي ناقشناها في مناسبات سابقة في هذه القاعة. ومما يجدر ذكره أن حالة الناقلة تتدهور يوما بعد يوم. وأي تمزق فيها يمكن أن ينجم عنها انسكاب مليون برميل من النفط في البحر الأحمر، مما سيتسبب في كارثة بيئية واقتصادية لليمن وجيرانها، ونحن جميعا على علم بتلك الكارثة المحتملة. وهذا التهديد، الذي نناقشه في كل مرة نزور فيها صنعاء، يجب أن يعالج على أساس تقني بحت، دون تسييس. والأمم المتحدة ملتزمة ومستعدة لإرسال خبراء تقنيين موضوعيين لإجراء تقييم وإصلاح أولي لها – على أن تتبع ذلك على الفور ترتيبات دائمة للتصدي للتهديد وجعل تلك السفينة آمنة.

في إحاطتي الإعلامية التي قدمتها في آب/أغسطس الماضي (انظر S/PV.8598)، أبلغت المجلس، بشيء من الخجل، أنه تم الاتفاق على موعد لإجراء التقييم في وقت لاحق من ذلك الشهر. لكن ذلك لم يحدث أبداً ويجب الترتيب لبعثة التقييم على الفور وبدون قيد أو شرط، وبدون مزيد من التأخير.

كل شيء سمعته من القادة اليمنيين خلال فترة السنتين تقريباً التي حظيت فيها بشرف خدمة الأمين العام والمجلس يشير إلى مبدأ أساسي أود أن أشدد عليه اليوم، ألا وهو أن إحلال السلام في اليمن لا يمكن أن يتحقق إلا بالتوصل إلى تسوية سياسية بين الطرفين من خلال عملية تقوم فيها الأمم المتحدة بدور الوسيط، أي العملية التي نناقشها في كل مرة نلتئم فيها. ولن يتم إملاءها أو حسمها بنجاح من منطلق الهيمنة العسكرية. ويجب أن تكون المشاركة في عملية الأمم المتحدة تلك غير مشروطة. ولا يمكن أن يكون ذلك ثانويا بالنسبة للمكاسب الإقليمية، لا سيما عندما لا يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع، كما رأينا ذلك في منتهى الوضوح في اليمن.

فكيف ننتقل من هنا إلى إطلاق تلك العملية أخيراً؟ بفضل بتشجيع المجلس، نعمل بنشاط من أجل تحقيق ذلك الهدف وإعادة وضع ترتيبات شاملة حقا لخفض التصعيد، بيد أننا ندرك أن الحد من العنف ليس كافيا. فقد كانت تلك هي العبرة المستقاة في الشهرين الماضيين. نحن بحاجة إلى أن تتحد الأطراف حول رؤية لليمن في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، رؤية تتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وربما يكون الوقت مناسبا للتذكير بتلك العناصر، أي قيام حكومة شاملة الجميع حقا وعملية انتقال سياسي؛ وترتيب عسكري وأمني؛ وقطاع يحفظ جميع اليمنيين؛ وفرصة لإعادة الإعمار وإنعاش مؤسسات البلاد واقتصادها؛ وأخيرا، تقبل مسألة وجوب إنهاء الخصومات، حتى ولئن كانت لا تزال الخلافات قائمة. تلك أهداف معقولة وقابلة للتحقيق، وهي ليست سرا. وإني ألح على أن الوقت قد حان لكي نذكرهم هنا، ونأمل أن نرى قريبا تحقيقها عندما تتوفر حقا الإرادة السياسية.

أنا متهم في بعض الأحيان بقلة الصبر، ولكن يمكننا الآن الوقوف على السبب. إن التردد على المسار السياسي يمكن من قرع طبول الحرب بصوت أعلى ويمكن من تصاعد ومضاعفة الاستفزازات. إن العمل الشاق الذي يقوم به الطرفان معرض لخطر الانتكاس. ويجب على الطرفين أن يتحليا بالشجاعة، وأعرف أن عليهما التخلي عن الأهداف العسكرية القصيرة الأجل والالتزام بالعملية السياسية التزاما مستداما وملموسا ولا رجعة فيه.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

**السيد لوكوك** (*تكلم بالإنكليزية*) في كل شهر، أطلعكم على خمس مسائل ذات أولوية في اليمن. أولا، حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي؛ ثانيا، تمكين وصول المساعدات الإنسانية وإيصالها؛ ثالثا، تمويل عملية المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة؛ رابعاً، الاقتصاد اليمني. وخامسا، إحراز تقدم نحو السلام.

كما أوضح السيد غريفيث من فوره، فإننا نمر الآن بفترة مقلقة للغاية في اليمن. ويصدق ذلك بنفس القدر على العملية الإنسانية. فلنبدأ بحماية المدنيين. تصاعدت الأعمال القتالية تصاعدا كبيرا على عدة جبهات، أبرزها في محافظات مأرب والجوف وصنعاء. وكما ذكر السيد غريفيث منذ هُنَيْهَةً، كانت تلك المناطق هادئة في معظمها طوال العامين الماضيين.

لقد أدى القتال في تلك المناطق إلى تشريد أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص منذ كانون الثاني/يناير. وهذا التصعيد، بالإضافة إلى الاشتباكات في أماكن أخرى، يعكس مسار الاتجاه الذي شهدناه في الأشهر السابقة والذي تمثل في انخفاض عدد الضحايا المدنيين. في كانون الثاني/يناير، أشارت التقديرات إلى أن أكثر من ١٦٠ مدنيا قتلوا أو جرحوا في جميع أنحاء اليمن. وفي يوم السبت، أفادت التقارير أن الغارات الجوية قتلت عشرات المدنيين في الجوف. وأصدرت منسقة الشؤون الإنسانية ليز غراندي بيانا عن ذلك الحادث في اليوم نفسه، وأنا أتشاطر معها ما قالته. وقبل عشرة أيام، ألحقت الأعمال القتالية أضرارا بالغة بمستشفيين في مأرب وأصابت أحد العاملين الصحيين بجروح. لقد أغلقت هذه المستشفيات أبوابها بالفعل بسبب احتدام القتال في المنطقة، مما حرم ١٥ ٠٠٠ شخص من الرعاية الطبية. أما في تعز والحديدة وصعدة وأماكن أخرى، فما زلنا نسمع أنباء يومية عن مقتل مدنيين، وتدمير منازل، وتضرر مزارع، وإصابة أطفال برصاص القناصة، وفظائع أخرى. لقد دعوت منذ أشهر إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وهذه الدعوة أكثر إلحاحا اليوم عندما نشهد العنف، كما قال السيد غريفيث، فإن الحالة محفوفة بمخاطر حقيقية جدا ومتصاعدة بحيث يتعذر السيطرة عليها.

أما المسألة الثانية فتتمثل في وصول المساعدات الإنسانية.

اسمحوا لي أن أذكّر الجميع بأن القانون الدولي الإنساني يقتضي من الأطراف تيسير إمكانية الوصول إلى المحتاجين. فالوصول أمرٌ ضروري إذا ما أردنا الاستمرار في إنقاذ ملايين الأرواح في جميع أنحاء اليمن. غير أن الحيز الذي نحتاجه للقيام بذلك العمل يضيق من جميع الاتجاهات.

ففي الجنوب، يتعين على الوكالات الإنسانية أن تنتظر لفترة طويلة حتى تتم الموافقة على المشاريع. ونقدر أن نحو ٣٠ في المائة من مشاريع المنظمات غير الحكومية لم يتم المضي بها قدما في العام الماضي لأن الحكومة لم توافق عليها. وقد توقفت مؤخرا الجهود الرامية إلى إجراء تقييم للاحتياجات متعددة القطاعات. ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء اللوائح الحكومية المقترحة التي من شأنها أن تعوق قدرة الوكالات الإنسانية على التنقل في أنحاء البلد حسب الاقتضاء من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة.

وفي الأسبوع الماضي، أعادت الحكومة ثماني شاحنات تحمل لوازم طبية، كانت تحتجزها القوات الحكومية في مأرب منذ ٣٠ كانون الثاني/يناير. غير أنه وبعد التفتيش الأولي، يبدو أن ما يصل إلى ٧٠ في المائة من اللوازم مفقودة. ونقدّر الحوار الجاري مع الحكومة بشأن جميع هذه المسائل، ولكن من المهم أن نكون واضحين بأن لدينا مشاكل أكثر خطورة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات حركة أنصار الله.

وفي العام الماضي، أصدرت تلك السلطات أكثر من ٢٠٠ لائحة تنظيمية بشأن العمل الإنساني. وبحلول نهاية العام،

ارتفع عدد الحوادث المبلغ عنها التي تعطل المساعدة بمقدار ستة أضعاف. وما يقرب من نصف تلك الحوادث قيد تحركات إمدادات الإغاثة أو العاملين على إيصالها، في حين أن ربعها تقريبا ينطوي على محاولات للتأثير على القرارات المتعلقة بمن يتلقى المساعدة أو التدخل في البرامج بشكل آخر.

وقد طلبت سلطات حركة أنصار الله من المنظمات غير الحكومية التوقيع على اتفاقات لا تتفق مع المبادئ الإنسانية. ولم تتم الموافقة على نحو ٤٠ في المائة من مشاريع المنظمات غير الحكومية في العام الماضي – بزيادة ١٠ في المائة عن مشاريع الجنوب. وقد اقتُرح أيضا أن تدفع المنظمات غير الحكومية ضريبة قدرها ٢ في المائة لتمويل هيئة تنسيق المعونة التابعة للسلطات. وهذا الوضع غير مقبول. إذ إن وقف أكبر عملية في العالم لتقديم المعونة سيكون له آثار مميتة على ملايين الناس.

وقد أصدر الأمين العام بيانا في الأسبوع الماضي بشأن ذلك. وكرر التأكيد على أهمية استدامة العملية الإنسانية، وهو يؤيد مواصلة الحوار مع جميع الأطراف المعنية لضمان وصول المساعدة لمن هم بحاجة إليها، وفقا للمبادئ الإنسانية.. كما جرى عقد اجتماع قيّم في بروكسل الأسبوع الماضي، شارك فيه زملاء من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية رائدة وبعض كبار المانحين، لمناقشة كيفية الحفاظ على المساعدة المنقذة للحياة بطريقة مبدئية، بما في ذلك التدابير التي قد يلزم اتخاذها نتيجة للتدخلات والمعوقات التي نشهدها.

وتسعى الأمم المتحدة إلى تكثيف الحوار مع سلطات حركة أنصار الله على جميع المستويات ومن خلال جميع القنوات المتاحة لنا. وفي الأسبوع الماضي، أعادت سلطات حركة أنصار الله المواد الغذائية التي أخذت من مستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في حجة. وأعلنت أيضا أنها تتخلى عن الضريبة المقترحة البالغة ٢ في المائة، وأبلغت برنامج الأغذية العالمي بأنها ستنفذ الاتفاق المعلق منذ فترة طويلة بشأن التسجيل البيومتري ومسائل أخرى. ونرحب بجميع تلك الإعلانات ونتطلع إلى تنفيذها.

وهناك عدة مسائل أخرى، منها أولا، الموافقة على المشاريع، ولا سيما الاتفاقات مع المنظمات غير الحكومية؛ ثانيا، المضي قدما في إجراء عمليات التقييم المطلوبة على وجه الاستعجال، بما في ذلك تحديث تقييم حالة الأمن الغذائي؛ وثالثا، الموافقة على المزيد من بعثات الرصد، التي لا تزال جميعها تتطلب إحراز تقدم. وتلك هي الأنشطة التي تقتضي المبادئ الإنسانية من الوكالات الإنسانية الاضطلاع بها. وتجري مناقشات مهمة مع الأطراف المعنية لتغطية جميع هذه النقاط وغيرها.

وأود أيضا أن أكرر ما قاله السيد غريفيث عن ناقلة النفط ”صافر“. وقد أثرت هذه المسألة في جلسات الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس في ١٠ مناسبات على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية. ولا بد من حلها. ولا يمكن أن يحدث شيء بدون بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة. ولذلك، فإنني أحث، شأني شأن السيد غريفيث، على اتخاذ إجراء سريع بشأن ذلك.

وفي خضم كل هذه التحديات، استمرت العملية الإنسانية في العمل. ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأنه يواصل تقديم المساعدة الغذائية إلى أكثر من ١٣ مليون شخص كل شهر؛ وتقدم منظمة الصحة العالمية أكثر من ١,٥ مليون استشارة طبية شهريا؛ وتفيد اليونيسيف وغيرها بأن الدعم المقدم لشبكات المياه استفاد منه ما متوسطه نحو ٤ ملايين شخص شهرياً في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وأود أن أثني مرة أخرى على العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما الموظفين اليمنيين، الذين يضطلعون بتلك الاستجابة. ولا شك أنهم ينقذون ملايين الأرواح.

ولم يشر أحد إلى أن حالة الطوارئ في اليمن قد تحسنت خلال العام الماضي، ولكن التقييمات الرئيسية لا تزال تواجه عراقيل، مما يعقد الجهود الرامية إلى تعديل البرامج استناداً إلى أحدث الأدلة. وهذا يجعل من الصعب أن نعرف على وجه التأكيد ما إذا كانت هناك مناطق معزولة كبيرة في أنحاء

البلد تعاني من الاحتياجات غير الملباة. وحتى الآن، لم نسمع تقارير عن عودة الظروف الشبيهة بالمجاعة في المناطق الشديدة الخطورة. وفي أواخر عام ٢٠١٨، استمعنا إلى هذه التقارير من مصادر عديدة حتى قبل الانتهاء من التقييمات الرسمية. وأعتقد أن المستويات العالية لإيصال المعونة قد ساعدت، ولكن من الواضح أنه بدون التقييمات لا يمكننا أن نكون واثقين من الموقف. واسمحوا لي، أخيرا، أن أشكر كل من أسهم في الإجلاء الطبي للمرضى الثمانية والعشرين الذين ذكرهم السيد غريفيث. ومثله، أود أن أرى وضع حل أكثر استدامة قريبا.

لقد تمكنت الوكالات الإنسانية من مواصلة إنقاذ ملايين الأرواح لأن مانحينا قدموا الأموال للقيام بذلك. وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة: تمويل عملية المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة. وأود مرة أخرى أن أشكر المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وجميع المانحين على دعمهم. إن جميع الوكالات الإنسانية تأخذ المساءلة عن تلك الأموال على محمل الجد.

نحن ندرك أن اختيار تقديم المساعدة من عدمه خيار طوعي. وقد أظهر المانحون سخاء كبيرا في تمويل العملية الإنسانية في اليمن. ومن واقع تجربتي، فإن هذا الكرم يقوم على أمرين لا غير: أولا، الاعتقاد بأن هناك احتياجات حقيقية، وثانيا، الاعتقاد بأنهم إذا قدموا الموارد، فإنها ستصل إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. ولذلك، يتعين على أي شخص يعوق حاليا أو يحتمل أن يعوق عمل الوكالات الإنسانية فيما يتعلق بهاتين النقطتين أن يدرك المخاطرة الكبيرة التي يجازف بها إزاء استمرار سخاء المانحين.

أنتقل الآن إلى الاقتصاد اليمني. بما أن اليمنيين يعتمدون بشكل كامل تقريباً على الواردات التجارية من المواد الغذائية والوقود والأدوية وغيرها من السلع الأساسية، فمن الضروري إبقاء جميع الموانئ مفتوحة. ولا تزال معظم الواردات من الأغذية والوقود تأتي من خلال الحديدة أو الصليف. وظلت الإمدادات التجارية عبر هذين الميناءين مستقرة في الأشهر الأخيرة بفضل آلية واردات الوقود التجارية التي يديرها المبعوث الخاص، وكانت كميات الوقود أعلى من المتوسط السابق كل شهر منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

ومن المهم بنفس القدر كفالة أن تكون الواردات في متناول الجميع. يفقد الريال اليمني قيمته، وهذا يعني أن عددا أقل من الأشخاص يستطيع تحمل تكاليف السلع، وفي المقام الأول الغذاء، الذي يحتاجونه للبقاء على قيد الحياة. ولا يزال الخلاف بين الطرفين على الأوراق النقدية يؤدي إلى تفاوت بين سعر الصرف في الجنوب، الذي يبلغ حوالي ٦٥٠ ريالاً للدولار، والشمال، حيث يبلغ حوالي ٥٩٥ ريالاً للدولار. في أواخر عام ٢٠١٨، كان الانخفاض السريع في قيمة الريال اليمني عاملاً رئيسياً في وضع البلد على حافة مجاعة واسعة النطاق. وقد أدت المملكة العربية السعودية دوراً حاسماً في استقرار الريال. وأشكر ذلك البلد مرة أخرى على ذلك، بما في ذلك الإفراج مؤخرا عن مبلغ إضافي قدره ٢٢٧ مليون دولار لهذه الأغراض. وأتوقع أن يظل هذا الدعم ضروريا.

أما النقطة الأخيرة فهي التقدم نحو السلام. إن السلام هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الإنسانية في اليمن. لقد أطلع السيد غريفيث المجلس للتو على المخاطر الكبيرة التي نراها الآن. إننا ندخل الآن السنة السادسة من هذه الحرب. لقد فاض الكيل.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة كنغ.

**السيدة كنغ** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وعملا بالفقرة

١٩ (هـ) منه. لقد عُقدت آخر جلسة إحاطة من هذا القبيل في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ (انظر S/PV.8525)؛ وبالتالي، ستغطي هذه الإحاطة الفترة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩ حتى الآن.

خلال الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تولى الممثل الدائم ثم نائب الممثل الدائم لبيرو رئاسة اللجنة. وخلال تلك الفترة، عقدت اللجنة جلسة مشاورات غير رسمية واحدة في ٢٣ آب/أغسطس لمناقشة المعلومات المستوفاة لمنتصف المدة المقدمة من فريق الخبراء. وكانت أربع توصيات موجهة إلى اللجنة، أحيلت اثنتان منها إلى الفريق للحصول على مزيد من المعلومات، ووافقت اللجنة على اتخاذ إجراء بشأن التوصيتين الأخريين.

وأود كذلك أن أُذكر بأنه من أجل الشمول، اتخذ أسلافي أيضا، خلال هذه الفترة الزمنية، إجراءات، على النحو الذي وافقت عليه اللجنة، بشأن ثلاث توصيات واردة في التقرير النهائي (انظر S/2019/83) لفريق الخبراء بموجب القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨). وتتعلق تلك التوصيات بالعمل مع رئيس آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن ومع رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بغية تيسير وضع بروتوكول لتبادل المعلومات بين الآلية وفريق الخبراء وبين بعثة الأمم المتحدة وفريق الخبراء.

وتتعلق التوصيات أيضا بالعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن إمكانية الاستعانة بالقدرة التحليلية للآلية لتحديد الشبكات التي تستخدم وثائق مزورة للتهرب من تفتيش السفن.

وشمل الإجراء المتخذ بشأن التوصية الثالثة إرسال رسالة مشتركة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، نلتمس فيها آراء تلك الجهات بشأن إمكانية تنظيم مؤتمر لدعم حكومة اليمن في تنفيذ آليات العناية الواجبة لإدارة التدفق النقدي واستيراد السلع على أفضل وجه بموجب مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

أخيرا، تلقت اللجنة خلال تلك الفترة تقريرين عن التنفيذ من بنما والبرتغال. وواصلت اللجنة أيضا تلقي تقارير تفتيش السفن من الآلية.

ومنذ أن توليتُ الرئاسة، عقدت اللجنة جلسة مشاورات غير رسمية واحدة في ١٠ كانون الثاني/يناير لمناقشة التقرير النهائي (انظر S/2020/70) المقدم من فريق الخبراء بموجب القرار ٢٤٥٦ (٢٠١٩)، والذي أحيل إلى مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير.

ومن بين التوصيات الإحدى عشرة الواردة في التقرير، وُجهت خمس توصيات إلى مجلس الأمن وست توصيات إلى اللجنة. ووافقت اللجنة على اتخاذ إجراء بشأن توصيتين من التوصيات الست. ولذلك، تمت الموافقة على أن تدعو اللجنة، خلال هذه الإحاطة، جميع أطراف النزاع في اليمن إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني والتحقيق مع أعضائها الذين يرتكبون انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ومقاضاتهم. وأنا أفعل ذلك من خلال هذا التقرير الدوري.

ووافقت اللجنة أيضا على إعادة توصية واحدة إلى الفريق لطلب المزيد من المعلومات، وانتهت من عملية النظر في طلب لرفع الاسم من القائمة مقدم من الممثلين القانونيين للسيد خالد علي عبد الله صالح، عن طريق المنسق المعني برفع الأسماء من القائمة في الأمانة العامة، لرفع اسم والده السيد علي عبد الله صالح. ولا يزال اسم هذا الأخير على قائمة الجزاءات التي تعدها اللجنة.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفيرة كنغ على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك، وكذلك السفيرة كنغ،

على إحاطاتهم. وأود أن أسجل، مرة أخرى، أننا نؤيد تأييدا تاما العملية التي تقودها الأمم المتحدة وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إحلال السلام في اليمن. ومرة أخرى، نغتنم هذه الفرصة لنحث جميع الأطراف على المشاركة بحسن نية والعمل عن كثب مع الأمم المتحدة لإنهاء النزاع. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان ١٦ شباط/فبراير عن إبرام اتفاق أولي بشأن تبادل الأسرى ونشير إلى أن تنفيذه أساسي مثلما كان الأمر دائما.

سمعنا من السيد غريفيث عن ضرورة وقف العنف والمعاناة إذا أُريد للسلام أن يزدهر. وقد رحب المجتمع الدولي واليمنيون بتراجع العنف الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر، ولكن كما أقرت الجلسة الطارئة لمجلس الأمن المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير، فإن أعمال العنف التي اندلعت مؤخرا في الجوف ونهم تثير قلقا بالغا. وبغض النظر عمن بدأ العنف، فمن الواضح أن الحوثيين قد سعوا إلى استغلال الوضع وهذا أمر غير مقبول.

وعلاوة على ذلك، وعودة إلى ما ذكره السيد لوكوك، فإن العنف يؤكد حقيقة أن النزاع سيستمر إلى أن نتمكن من إيجاد حل سياسي. ولذلك، نشجع الطرفين على مضاعفة جهودهما من أجل بدء المناقشات السياسية. ولضمان فعالية محادثات السلام في اليمن، فضلا عن استدامة السلام، نشجع على وضع نهج محدد السياق حيال مشاركة المرأة في العملية، على النحو المطلوب في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩).

أريد أن أنتقل الآن إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ونحن نتشاطر تماما الشواغل التي أوجزها السيد لوكوك. وقد كانت إحاطته بشأن عكس الاتجاه نحو انخفاض عدد الضحايا من المدنيين واقعية. ونؤيد ملاحظاته بشأن القانون الدولي الإنساني، وأعتقد أن تحذيره بشأن المانحين كان أيضا مفيدا جدا. وتشعر المملكة المتحدة بقلق متزايد إزاء القيود والعراقيل المفروضة على الوصول في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في الشمال. فقد زادت القيود التي يفرضها الحوثيون زيادة كبيرة خلال الأسابيع الأخيرة، مع تزايد أعمال التخويف الشديد للعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتمشيا مع القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، يتعين أن يكون العاملون في المجال الإنساني قادرين على القيام بعملهم بأمان ودون أذى.

وما لم تُرفع هذه القيود والعوائق ويتوقف التخويف، فإن ثمة خطرا حقيقيا يتمثل في عدم تمكن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من إيصال المعونة المنقذة للحياة خلال الأشهر المقبلة. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة، كما أؤيد ما قاله السيد لوكوك بشأن تقييم الاحتياجات. ويؤكد بيان الأمين العام الصادر في ١٢ شباط/فبراير من جديد أهمية العملية الإنسانية. وأود أن أسجل مدى امتناننا للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لضمان استمرار العمل الإنساني الحيوي. وفي ظل هذه الظروف المتزايدة الصعوبة، فإن ثمة أهمية حيوية لأن نواصل، كمجتمع دولي، دعم تلك الجهود بطريقة منسقة ومتسقة.

وأود أيضا أن أسجل قلقنا بشأن المصرف المركزي اليمني وحقيقة أن احتياطيات العملات الأجنبية لديه ستنفد قريبا، مما سيتسبب في عواقب اقتصادية وإنسانية وسياسية خطيرة في اليمن. وثمة حاجة ماسة إلى مساعدة مالية كبيرة، تتراوح بين بليون وبليوني دولار، لمنع حدوث ذلك. ونتطلع إلى أن تضع حكومة اليمن على وجه السرعة خطة ذات مصداقية لطمأنة المانحين المحتملين إلى استثماراتهم في الشعب اليمني.

وأود أن أشكر فريق الخبراء وأشيد به على عمله الدؤوب خلال العام الماضي، وأن أقول إن المملكة المتحدة ستعمل مع الآخرين في المجلس واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) للمضي قدما في تنفيذ توصياته. تحيط المملكة المتحدة علما بقلق بالاستنتاجات التي خلص إليها التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2019/83)، بشأن الأسلحة التي مصدرها إيران في اليمن. ونعترف أيضًا بالاستنتاجات التي

توصل إليها الفريق بشأن الهجوم على أرامكو في بقيق، لأن الحوثيين لم تكن لديهم ببساطة القدرة على القيام بمثل هذا الهجوم. كما أن الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير بشأن حالات التخويف، والعنف الجنسي ضد النساء في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مقلقة للغاية. وهذا غير مقبول، وآمل أن يكرر المجلس إدانتنا لهذه الأعمال اليوم.

ونود أيضًا أن نسجل مخاوفنا بشأن ناقلة النفط صافر (FSO SAFER) والضرورة الحيوية للتعامل مع هذه المسألة. ونحث الحوثيين على السماح بإزالة النفط منها، أو ببدء عمل بعثة إصلاحها، كي لا تصبح البيئة رهينة. واستمرار تقاعس الحوثيين بشأن هذه المسألة تهور بكل معنى الكلمة.

**السيدة كنغ** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على آخر المستجدات القيّمة التي عرضوها هذا الصباح. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأؤكد من جديد دعم سانت فنسنت وجزر غرينادين للسيد مارتن غريفيث وفريقه في جهودهما المتفانية لإيجاد حل للحالة الصعبة التي يشهدها اليمن، وكذلك لتعاونهما المستمر وتنسيقهما مع مجلس الأمن.

لقد بدأ السيد غريفيث إحاطته هذا الصباح بقوله إننا نشهد في اليمن ما كنا نخشاه منذ زمن طويل، وأن الحالة أضحت مأساوية. وكانت عباراته مخيفة. ونحن على غرار السيد غريفيث نشعر بالأسى. وقد أشارت سانت فنسنت وجزر غرينادين الشهر الماضي إلى تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، وأعربت عن قلقها إزاء القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية (انظر S/PV.8704). ومما يؤسف له أننا عدنا إلى المجلس لسماع تقارير تقشعر لها الأبدان بعد شهر واحد، حيث لا يزال القلق يساورنا إزاء التهديدات غير المسبوقة التي لا تزال مستمرة.

وفي نفس الجلسة، أبلغنا السيد راميش راجاسينغهام بأن تقييدات الوصول تؤثر على ٦,٧ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء البلد. وسمعنا جميعًا، في عدة مناسبات، مختلف الشكاوى المتعلقة بمعاملة العاملين في المجال الإنساني، واستمعنا إلى إحاطات تؤكد على كيفية تسبب تلك القيود في شل العمليات الإنسانية. لقد عانى الشعب اليمني بما يكفي وخسر الكثير. فقد فقد الناس سبل عيشهم، وفقد الأطفال طفولتهم؛ وفقد الأهل أطفالهم، وما هذا الوصف إلا غيض من فيض. لقد ظل اليمن في أتون الصراع منذ فترة طويلة، ولا يجوز أن يفقد الشعب آخر أمل عنده. ولا يمكن المبالغة في أهمية الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية، لأن تقييد الوصول تترتب عليه معاناة طويلة للكثيرين.

ونذكّر بالالتزامات التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي والتي تفرض وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق. وفي أوقات النزاع بشكل خاص، لا يمكن إغفال تلك المبادئ المقدسة. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة التعاون مع جميع الأطراف لتشجيع التيسير النشط لوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق، وفقًا للقانون الإنساني.

ومن هذا المنطلق نرحب بجهود المجتمع الإنساني للتغلب بشكل جماعي على التحديات التي ذكرتها، من أجل الاستمرار في إيصال المساعدات الإنسانية إلى ملايين اليمنيين. ولذا فإننا نشيد بالمؤتمر الذي عقدته مؤخرا وكالات المعونة والجهات المانحة في بروكسل، حيث تم الإلغاء الفوري لجميع القيود والعوائق والتدخلات التي تنتهك المبادئ الإنسانية. إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد بقوة هذا الموقف. ونرحب ونشجع جميع الإجراءات التي تتخذها الأطراف وتسهم في تذليل العقبات أمام تقديم تلك المساعدة المنقذة للحياة.

وعلى الرغم من الأهمية الحاسمة للمساعدات الإنسانية، فهي ليست دواء لكل داء، بل تقتصر على مجرد معالجة أحد أعراض الصراع. والمطلوب من أجل التوصل إلى حل مستدام وعادل هو إبرام اتفاق سلام شامل. ونحن ندعو إلى استئناف

عملية السلام التي تمس الحاجة إليها، والتي يجب أن تكون شاملة للجميع وأن تمثل جميع فئات المجتمع. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتفادي المزيد من تفاقم النزاع، الذي لا يزال يدور في بيئة من الهشاشة، كما يتضح من الظروف المتدهورة بشدة ومن تصاعد التوترات. ويظل اليمن يشهد صراعًا شديد التعقيد ومتعدد الأوجه، تشارك فيه مجموعة واسعة من الأطراف، التي يجب عليها جميعًا الجلوس إلى طاولة المفاوضات، مع إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق السلام الدائم الذي تشتد الحاجة إليه، ويستحقه اليمنيون. ونكرر رأي السيد مارك لوكوك بأن الحالة غير مقبولة.

اسمحوا لي أن أشير إلى قلق سانت فنسنت وجزر غرينادين بشأن ناقلة النفط صافر. فالمخاطر البيئية المحتملة التي نواجهها غير مسبوقة وكبيرة للغاية بحيث لا تسمح بالتقاعس عن اتخاذ إجراءات. وثمة حاجة ملحة لمعالجة هذه القضية. ونحث على التيسير الفوري للوصول المطلوب إلى الناقلة.

واسمحوا لي أن أنهي بملاحظة إيجابية، وذلك من خلال الاعتراف بالجهود المبذولة، حيث أن اعترافنا بهذه الجهود أمر بالغ الأهمية لتشجيع الأطراف على اتخاذ إجراءات. إن التسهيل والبدء الرسمي لرحلات الطيران الخاصة بالإنقاذ هو أمر يستحق الثناء، وكذلك وضع اللمسات الأخيرة على خطة لتنفيذ تبادل الأسرى وفقًا لاتفاقية استكهولم. ومثل هذه الأفعال، التي تعكس الرغبة في العمل، هي التي تحفز وتدعم الأمل في أن يتمكن اليمن من تحقيق السلام.

**السيد الأدب** (تونس): في البداية، يشكر وفد بلدي السيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك، وسعادة السفيرة كنغ، على إحاطاتهم القيّمة.

على الرغم من دقة المرحلة التي يمر بها اليمن منذ سنوات، فقد مكّنت الجهود المبذولة من قبل المجموعة الدولية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة، خاصة منذ توقيع اتفاقات استوكهولم، من خفض التصعيد وظهور مؤشرات إيجابية خلال الأشهر الماضية، باتجاه التركيز على سبل استئناف المفاوضات السياسية الشاملة بين الأطراف، غير أن الفترة الأخيرة بما شهدته من تفاقم لأعمال العنف واحتدام الاشتباكات خاصة في مناطق الجوف ومأرب ونهم، وما لذلك من أثر سلبي على المدنيين، يبعث على القلق الشديد، باعتبار تداعياته على إمكانيات دفع مسار التسوية السياسية، وعلى مجمل الأوضاع خاصة فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية.

ومن هذا المنطلق، فإن تونس تدعو الأطراف المتنازعة إلى وقف إطلاق النار وخفض التصعيد، وتغليب صوت الحكمة ووضع مصلحة اليمن فوق كل الاعتبارات، ذلك أن الخيار العسكري لا يمكن أن يكون الحل، بل يتسبب في المزيد من التعقيد للأزمة، وتعميق معاناة الشعب اليمني الشقيق، لا سيما في ظل احتمالات انتقال التصعيد إلى جبهات أخرى.

وفي هذا السياق، نجدد التأكيد على ضرورة مواصلة واستكمال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في محادثات استوكهولم، المتمثلة في اتفاق الحديدة واتفاق تبادل الأسرى وتفاهمات تعز. كما نشدد على أهمية الالتزام باتفاق الرياض والعمل على تنفيذ بنوده.

كما ندعو إلى تضافر الجهود من أجل تهيئة الأرضية الملائمة لاستئناف مفاوضات التسوية السياسية، والتأسيس لمرحلة انتقالية وفقا للمرجعيات المتفق عليها، والمتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما ينهي الأزمة القائمة ويعيد الأمن والاستقرار إلى اليمن، ويحفظ سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه.

وفي هذا الإطار، يجدد وفد بلادي دعمه لجهود السيد مارتن غريفيث وكامل فريقه من أجل دفع مسار التسوية السلمية في اليمن. كما نرحب بما تم التوصل إليه في اجتماع عمان بخصوص

الاتفاق على خطة تبادل الأسرى برعاية الأمم المتحدة. وهذا يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم. ونشجع، في هذا الإطار، الأطراف المعنية على المضي قدما في هذا النهج البناء بما يسهم في تعزيز إجراءات بناء الثقة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة إقليميا ودوليا للحد من المعاناة الإنسانية في اليمن، فإن التقييمات تشير إلى زيادة تدهور الوضع الإنساني، خاصة في ظل تواصل الأعمال القتالية. وقد تضمنت الإحاطات المقدمة العديد من المؤشرات والدلائل على صعوبة الأوضاع وحجم التحديات الإنسانية الراهنة في اليمن. وبالموازاة مع ذلك، يجدد وفد بلادي التأكيد على ضرورة تسريع إيجاد حل للسفينة ”صافر“ باعتبار ما تمثله من خطر محدق على البيئة في كامل المنطقة. كما يرفض استغلالها لأغراض سياسية.

كما تؤكد تونس على أهمية تكثيف جهود الإغاثة وضمان تواصل المساعدات الإنسانية وعدم عرقلة توزيعها أو وصولها إلى مستحقيها. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما نشدد على ضرورة توفير الأمن والحماية للعاملين في المجال الإنساني.

**السيدة كرافت** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما وعلى الجهود المتواصلة التي يبذلها فريقاهما. كما أشكر السيدة كنغ على تعليقاتها.

يساور الولايات المتحدة القلق إزاء البطء في تنفيذ اتفاق الرياض. وندعو الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى التنفيذ الفوري للاتفاق ونرحب باستمرار التيسير السعودي لتلك العملية.

ونشعر بالجزع إزاء التصعيد المستمر بين الحوثيين والتحالف الذي تقوده السعودية وما ينذر به من احتمال عدم إحراز تقدم نحو الحل السياسي. ونحث الطرفين على ممارسة ضبط النفس والتخلي عن مسار التصعيد، كما بدا أنهما سيفعلان قبل بضعة أسابيع. ويساور الولايات المتحدة القلق أيضا إزاء الحظر الذي يُزعم أن الحوثيين فرضوه على الأوراق النقدية الجديدة للريال اليمني في المناطق التي يسيطرون عليها، الأمر الذي سيكون له أثر مدمر على سعر الصرف وعلى الاقتصاد اليمني برمته. ولن يؤدي هذا الإجراء إلا إلى إلحاق الضرر باليمنيين العاديين، وينبغي للحوثيين العدول عنه.

وفيما يتعلق بالجزاءات، فإن التقرير (S/2020/70) الذي أصدره فريق الخبراء المعني باليمن التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، في الأسبوع الماضي، يتضمن عددا من النتائج التي تترتب عليها آثار إقليمية خطيرة. فقد خلص الفريق إلى أن الحوثيين لم يشنوا الهجمات التي نُفذت في ١٤ أيلول/سبتمبر على المنشآت النفطية السعودية. وعلاوة على ذلك، أشار الأمين العام في تقريره عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى أن الطائرات المسيرة من دون طيار المستخدمة في الهجوم احتوت على مكونات تتطابق مع مكونات الطائرات الإيرانية المعروفة من هذا القبيل. ولا يوجد سوى استنتاج معقول واحد يمكن استخلاصه من تلك النتائج، هو إن إيران شنت الهجمات على مرافق أرامكو من الأراضي الإيرانية.

كما تواصل إيران تقويض آفاق التوصل إلى حل سياسي في اليمن. ففي الأسبوع الماضي فقط، اعترضت البحرية الأمريكية ٣٥٨ قذيفة وأسلحة أخرى إيرانية الصنع كانت في طريقها إلى الحوثيين. وقد جعلنا تلك الأدلة متاحة للأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

وإذ أننا جميعا حول هذه الطاولة ندعو إلى العودة إلى المحادثات، فإن إيران تكشف عن وجهها الحقيقي بالاستمرار في إرسال أسلحة متطورة إلى الحوثيين في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس. كما يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء

تزايد تدخل الحوثيين في عمل الشركاء في تقديم المساعدات في شمال اليمن، الأمر الذي يحد من قدرة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية على إيصال المساعدات إلى فئات اليمنيين الأكثر ضعفاً. وتشكل أعمال الحوثيين، بما في ذلك فرض ضريبة بنسبة ٢ أو ٣ في المائة على كل مشروع، رفضاً صارخا لاستجابة إنسانية قائمة على المبادئ. وبالنسبة لمن يشيرون إلى التقارير التي تفيد بأن الحوثيين وافقوا على إلغاء الضريبة على المشاريع، فيجب أن يعرفوا أن الحوثيين أوضحوا للموجودين في الميدان أنهم يتوقعون الحصول على تمويل، بطريقة ما، من المنظمات غير الحكومية.

وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية لإبقاء اليمنيين الضعفاء على قيد الحياة في تلك البيئة التقييدية. ومع ذلك، فإننا نفهم أن تدخل الحوثيين يمنع الآن ضمان إيصال المساعدات إلى المناطق التي يسيطرون عليها. وفي ضوء هذه الظروف التي يمكن تجنبها تماما، يواجه المانحون معضلة صعبة تتمثل في كيفية مواصلة تقديم المعونة، مع استمرار التجاوب مع دافعي الضرائب. وقد نُضطر للنظر في تعليق أو تخفيض مساعدتنا في شمال اليمن بحلول شهر آذار/مارس ما لم يتوقف التدخل الحوثي غير المبرر على الفور وتتحسن إمكانية الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة. وما زلنا نطلب من الحوثيين اتخاذ خطوات نحو ضمان تهيئة الحد الأدنى من الظروف المواتية للعمليات الإنسانية القائمة على المبادئ. ويشمل ذلك رفع القيود المفروضة على إمكانية الوصول وإلغاء الرسوم غير المشروعة المفروضة على مشاريع المعونة والسماح بتقييم المشاريع والإشراف عليها من دون عوائق والموافقة على الاتفاقات المتأخرة مع المنظمات غير الحكومية وتنفيذ تسجيل البيانات البيومترية.

وتدعم الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من وكالات المعونة لتقديم المساعدة الإنسانية، على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ونكرر نداءنا الذي وجهناه للحوثيين في الشهر الماضي: إن جميع اليمنيين المحتاجين يستحقون المساعدة المنقذة للحياة. ويجب على الحوثيين ألا يجعلوا مواصلة تقديم المعونة في المناطق التي يسيطرون عليها أمرا مستحيلا. والشروط اللازمة للقيام بذلك واضحة.

وبالإضافة إلى ذلك، نكرر دعوتنا إلى الحوثيين للسماح للأمم المتحدة بالصعود إلى ناقلة النفط ”صافر“ وتفتيشها وصيانتها، والتي تشير تقييمات الخبراء إلى أن ثمة تهديدا خطيرا بحدوث تسرب كبير منها. ويعرقل الحوثيون، في سعيهم إلى الاستفادة من الوضع، جهود الأمم المتحدة لتقييم الخطر وتداركه، بينما يخاطرون بحدوث كارثة بيئية سرعان ما تصبح كارثة اقتصادية وإنسانية. وفي حال حدوث ذلك، فإن الحوثيين وحدهم سيكونون مسؤولين عنه.

وفي تطور إيجابي، تعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لتمكن الأمم المتحدة من القيام برحلتي جسر جوي طبيتين لنقل ٣١ يمنيا في حالة مرضية حرجة إلى الأردن. ونشكر الأردن على دوره في مساعدة هؤلاء الضعفاء على تلقي الرعاية الصحية. فهذه التدابير لإنقاذ الأرواح ضرورية وينبغي أن تستمر بفضل الدعم المفيد المقدم من الأردن والشركاء الإقليميين الآخرين.

وكذلك رحبنا بالإعلان الصادر في ١٦ شباط/فبراير عن أن الطرفين اتفقا على خطة لاستكمال أول تبادل رسمي واسع النطاق للأسرى منذ بداية النزاع. ونشجعهما على التعجيل باستكمال الخطوات المتبقية التي تؤدي إلى التبادل. ونأمل أن تؤدي تلك التطورات إلى تقريب الطرفين خطوة أخرى من حل النزاع.

في الختام، نجدد اليوم دعوتنا للقادة في اليمن إلى وقف تصعيد الأعمال العدائية. فهذا هو السبيل الوحيد لإنهاء المعاناة والدمار اللذين ابتلي بهما اليمن لفترة طويلة جدا.

**السيد سافرونكوف** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص غريفيث على إحاطته بشأن الحالة السياسية والإنسانية في اليمن. كما نشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته.

تشيد روسيا إشادة كبيرة بالجهود الشجاعة التي تبذلها جميع الوكالات الإنسانية العاملة في البلد. ونود أن نشكر السفيرة روندا كنغ على إحاطتها بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

ما زلنا نتابع الحالة في اليمن عن كثب. وهي متقلبة. وهناك بصيص من الأمل في إحراز تقدم في عملية التسوية، كما توجد مؤشرات على تصاعد العنف ودوام الأزمة. فقد دخل الجانبان في اليمن في مرحلة مواجهة حامية مرة أخرى. ويساورنا القلق إزاء توقف جهود تحقيق الاستقرار. وبينما رحبنا بأمل في بداية العام بانخفاض الأعمال العدائية والغارات الجوية، فإننا اليوم نلاحظ أن الأعمال العدائية المسلحة قد تكثفت مرة أخرى، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب إنسانية وخيمة. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في اليمن. ونتفق مع السيد غريفيث والأطراف اليمنية على أن الصيغة النهائية للنتائج ينبغي أن تستند إلى التوافق. ونؤيد المبعوث الخاص في جميع مسارات جهوده للوساطة. ونرحب بمبادرات السلام لمساعدة الأطراف اليمنية في حوارها. ونرى أن من المهم أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في تسوية النزاع وأن تحترم الأطراف ذلك الدور. وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي هو احترام سيادة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وننوه بالخطوات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لتحويل المرحلة النشطة من النزاع في اليمن إلى مرحلة المفاوضات. ونرى أن من المهم والضروري أن تتمسك جميع الأطراف على نحو صارم بأحكام اتفاق الرياض. ودعونا لا ننس أن وحدة اليمن هي إنجاز يحققه اليمنيون أنفسهم. ونحن مقتنعون بأن سبيل المضي قدما لحل المشاكل يمكن إيجاده من خلال حوار شامل بين جميع القوى اليمنية بدون استثناء. وعلى غرار النزاعات الإقليمية الأخرى، نعتقد أن اليمنيين أنفسهم ينبغي أن يقرروا مصير بلدهم، مع مراعاة آراء جميع شرائح المجتمع.

وسنواصل تقديم المساعدة لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن، بما في ذلك من خلال اتصالاتنا مع جميع القوى السياسية في البلد والأطراف المهتمة، سواء بصفتنا الوطنية أو كعضو دائم في مجلس الأمن. ومما يسهل عملنا علاقات الصداقة التاريخية التي تربط روسيا باليمن وشعبه.

وننوه بالاتفاق بين الأطراف على إنشاء جسر جوي طبي لنقل اليمنيين المحتاجين إلى الرعاية الطبية. ونعتبر هذا الجهد مبادرة إنسانية هامة لا تقدم المساعدة العملية للسكان المحتاجين فحسب، بل يمكن أيضا أن تكون قناة هامة لبناء الثقة بين الأطراف. وثمة تدبير مماثل آخر هو التقدم المحرز من خلال الاتفاق بشأن تبادل الأسرى، الذي ينبغي الاستفادة منه. وينبغي لأطراف الصراع أن تواصل العمل في هذا الاتجاه. ونرحب بجهود كل من يشارك في ضمان نجاح تلك الاتفاقات.

وفي الوقت الراهن، هناك وقف لإطلاق النار في منطقة الحديدة. وهناك ممارسة مستمرة لدخول السفن التجارية وتفريغ حمولتها في ذلك المرفأ. ويجب ألا نسمح بتقويض العمليات الإيجابية المضطلع بها في الحديدة، والتي جاءت نتيجة جهود طويلة الأجل ومُضنية، نتيجة لموجة أخرى من أعمال الزعزعة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود الجماعية لوضع النزاع على مسار سياسي وتقديم المساعدة اللازمة لأبناء الشعب اليمني، الذين تشتد حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية. ونحن مقتنعون بأن هذا التطور لن يفيد اليمن فحسب، بل سيضمن الأمن لجميع الدول المجاورة، لأن الجماعات الإرهابية هي المستفيد الوحيد من الأعمال العدائية المسلحة في اليمن.

وندعو جميع اليمنيين إلى مضافرة جهودهم لمكافحة ذلك التهديد الإرهابي.

وستحل في نيسان/أبريل الذكرى السنوية الخامسة لبدء الحرب الدموية في اليمن. ولا بد من إنهاء النزاع. إن هذا الوضع المأساوي يجب أن يشجع جميع الأطراف اليمنية على الانخراط في عملية سياسية شاملة وإيجاد حل توافقي بخصوص مجموعة من للمسائل المتعلقة بتسوية النزاع، على النحو الذي أوجزه السيد غريفيث في إحاطته. ونتفق مع المبعوث الخاص على أن جميع هذه المسائل يمكن حلها بالإرادة السياسية اللازمة. ويجب على الأطراف اليمنية أن تستجمع قواها وتوحدصفوفها من أجل مستقبل البلد، بغية إقامة دولة حديثة ومزدهرة توفر الفرص للتنمية المستدامة. ويجب أن تلهم الحرب التي دامت خمس سنوات في اليمن أيضا الجهات الفاعلة الخارجية لتعزيز مواقفها وبذل المزيد من الجهد في مساعدة الأطراف اليمنية والأمم المتحدة على التوصل إلى حل توافقي.

وبدلا من توجيه التهم، من الأفضل العودة إلى العمل الدبلوماسي المحايد بغية دعم عمل السيد غريفيث تحديدا، سواء بالقول أو الفعل. ونرى أن استخدام الخطاب المعادي لإيران أمر سلبي وغير مجد. وفي ذلك الصدد، نود أن نذكر أعضاء المجلس بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي طلب إلى الأمين العام أن يقوم بوضع هيكل أمني في المنطقة بالتعاون مع دولها. ولذلك نسترعي الانتباه إلى المفهوم الروسي الوجيه بشأن الأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي. ونحث الجميع على أن يدرسوه ويضعوا تدابير مشتركة لتخفيف حدة التوترات في المنطقة.

وقد اقترح الدبلوماسيون الفرنسيون أفكارا بناءة. وينبغي أن نمعن النظر فيها. فنحن جميعا على اطلاع تام بالاقتراح الذي قدمته قيادة إيران. والتوليف الخلاق لهذه الأفكار سيسمح لنا بإرساء أساس حقيقي للتعاون الدولي. وبدء هذا التعاون سيساعد على وقف الحرب في اليمن وتحسين الحالة في الخليج الفارسي وإقامة حوار بين الدول العربية وإيران. ولا نرى بديلا عن هذا النهج.

**السيد سينغر وايسينغر** (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون للسيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك والسفير إنجا روندا كنغ على إحاطاتهم التي أعطتنا صورة كاملة للغاية عن الحالة السياسية والإنسانية في اليمن. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للجهود التي بذلوها في مجالاتهم لتحقيق السلام وتلبية الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين في اليمن.

أولا، إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة في الأعمال العدائية التي بدأت في منتصف كانون الثاني/يناير وأدت إلى تشريد ما يقرب من ٥ ٠٠٠ شخص في وسط البلد. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة إلى هدنة حقيقية تلزم الأطراف بتخفيف حدة التصعيد على الصعيد الوطني. ونكرر التأكيد على أن أطراف النزاع ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي والامتناع عن شن الهجمات على المستشفيات وغيرها من مراكز الرعاية الصحية. فهذه الهجمات العشوائية تؤثر بصفة خاصة على السكان المدنيين الذين يرتهن رفاههم بالخدمات المقدمة من خلال تلك البنى التحتية. وندرك أهمية المحادثات بين المملكة العربية السعودية والحوثيين، على أساس أنها يمكن أن تؤدي إلى وقف لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية.

ثانيا، إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية الراهنة. ونكرر التأكيد على وجوب أن تلتزم جميع أطراف النزاع بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون قيود. إن هذه الأزمة الإنسانية تزداد تعقيدا بسبب الحالة المناخية. فآفة الجراد الصحراوي تهدد بغزو اليمن، الأمر الذي قد تكون له عواقب وخيمة جداً في سياق هش بالفعل. ومن المعروف أن هذه الآفة يمكن أن تسبب خسائر تصل إلى ١٠٠ في المئة في المحاصيل والأعلاف، مُتسببة في حالة خطيرة جدا. ولذلك هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير وقائية لمنع انتشار هذه الآفة

في اليمن. ونؤيد الجهود التي تبذلها المنظمات المعنية لمنع تدهور حالة يقاسيها اليمنيون بالفعل، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لتحقيق هذه الغاية.

ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتوصل إلى اتفاق سياسي واسع وشامل يقوم على الاحترام المتبادل والامتثال الكامل للالتزامات المتعهد بها. ولذلك نشير إلى أهمية إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما في ستوكهولم والرياض. وفي ذلك الصدد، علمنا بارتياح أن الأطراف اتفقت على خطة مفصلة لاستكمال أول تبادل واسع النطاق للأسرى منذ بداية النزاع.

ولا يوجد حل عسكري للنزاع في اليمن. ونردد كلمات الأمين العام الذي قال إن قدرتنا على الوساطة وأدواتنا لصون السلام ينبغي تعزيزها وأننا بحاجة إلى وضع التنمية الطويلة الأجل في صميم جهودنا.

ونحن نفهم أن العملية السياسية في اليمن يجب أن تكون شاملة للنساء والشباب وأن تعكس احتياجاتهم. والواقع أن المرأة تولت المسؤولية عن الإنتاج الزراعي في اليمن، بسبب النزاع، مما عزز مشاركتها في اقتصاد البلد. ولهذا السبب من المهم أن نتيح للمرأة أن تكون جزءا من العملية السياسية.

وفي الختام، نرحب ببدء رحلات الرحمة من مطار صنعاء إلى البلدان المجاورة، حيث يمكن للمرضى، ومعظمهم من الفتيان والفتيات، أن يتلقوا العلاج الذي يحتاجون إليه بشدة. ونرحب بالإفراج عن ٦٤ صبيا حرموا من حريتهم ونقلهم من مراكز الاحتجاز إلى الجهات الفاعلة المدنية. وهذان التدبيران حيويان لبناء الثقة بين السكان في العملية السياسية ولتخفيف معاناتهم. ونكرر التأكيد على أن عملية السلام الشاملة للجميع والمستدامة وذات المصداقية هي وحدها التي يمكن أن تفتح الطريق أمام الجميع لتحقيق التنمية والرخاء للشعب اليمني.

**السيد شولتز** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مقدميْ الإحاطتين، مارتن غريفيث، ومارك لوكوك، على إحاطتيهما الشاملتين. كما أود أن أشكر السفيرة روندا كنغ على عملها وتقريرها بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

وأود إن أقول بضع كلمات بشأن الحالة في اليمن بشكل عام.

نحن ندين بشدة عودة العنف في الشمال من جانب جميع الأطراف. ويساورنا قلق عميق إزاء استمرار القتال، لا سيما في المنطقة الواقعة شمال شرق صنعاء، وحول مأرب وفي أبين. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى كسر حلقة العنف والانخراط بدلا من ذلك بصورة بناءة ودون إبطاء في الجهود الرامية إلى تهدئة الحالة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الأخير بشأن تبادل الأسرى بين الطرفين، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتشكل تدابير بناء الثقة هذه، فضلا عن رحلات الرحمة، وكذلك العمل القيم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، عناصر حاسمة على طريق المحادثات السياسية. ونحن نشجع الحوثيين وكذلك الحكومة اليمنية والتحالف على مواصلة اتباع هذا الطريق. ويحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل في جهوده الدؤوبة لتشجيع الطرفين في ذلك الصدد.

أولا وقبل كل شيء، يجب على جميع الأطراف أن تتقيد تقيدا صارما بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن توفر الحماية للمدنيين فضلا عن الهياكل الأساسية المدنية. والنساء والأطفال هم الأكثر معاناة من الحالة العسكرية والإنسانية الأليمة. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تخفف من معاناتهم وأن تضع احتياجاتهم في المقام الأول.

لقد روعتنا بشكل خاص التقارير التي تتحدث عن العنف الجنسي المنهجي ضد المرأة، لا سيما في المناطق التي يسيطر

عليها الحوثيون. هذا أمر غير مقبول وينبغي ألا يمر من دون عقاب. وكما هو الحال بالنسبة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، لا تزال المساءلة حاسمة الأهمية.

يجب الحكم على القادة السياسيين ورؤيتهم لمستقبل اليمن على أساس قدرتهم على توفير بيئة آمنة ومزدهرة وصحية للشعب اليمني تأخذ في الاعتبار مختلف المصالح والمجموعات في البلد. غير أن ما نراه الآن هو العكس. وليس هناك وقت نضيعه لنعمل مع المبعوث الخاص صوب حل سياسي يتيح لليمنيين العيش في سلام.

وأود الآن أن أدلي ببعض التعليقات على التقرير الرصين الذي قدمه لنا مارك لوكوك هذا الصباح.

نحن نعلم جميعا أن اليمن وشعبه في حاجة ماسة إلى مساعدة إنسانية واسعة النطاق. ومع ذلك، ففي بعض أنحاء البلد، ولا سيما في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، يتعرض العاملون في المجال الإنساني لمعاملة لا إنسانية ويجري تقييد العمليات الإنسانية بصورة منهجية، مما يحرم الرجال والنساء والأطفال من المساعدة التي تمس الحاجة إليها. هذا أمر قاس ومؤسف. لقد شهدنا هذه القيود المتزايدة لفترة طويلة جدا. ونتيجة لذلك، لا يمكن الوصول إلى ٨ ملايين شخص من المحتاجين. وهذا أمر غير مقبول. يجب ألا ننتظر أكثر من ذلك لإرسال رسائل واضحة وقوية إلى السلطات في صنعاء. بدون احترام المبادئ الإنسانية وسلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، كما ذكّرنا مارك لوكوك مرة أخرى هذا الصباح، فإن المساعدة المنقذة للحياة لا يمكن ولن تدخل البلد.

ولذلك ندعو مرة أخرى جميع الأطراف، وخاصة الحوثيين، إلى تحمل مسؤوليتها عن وقف أي مضايقات للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية؛ وتيسير الوصول الآمن والسريع ودون عوائق؛ وإزالة القيود البيروقراطية؛ وتمكين اتفاقات المشاريع دون مزيد من التأخير.

**السيد دانغ** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفدي أن يشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص لليمن؛ والسفيرة روندا كنغ، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على إحاطاتهم وما قدموه من معلومات مستكملة.

قبل شهر، ناقشنا في هذه القاعة (انظر S/PV.8704) الحالة اليمنية، مع بعض العلامات المشجعة. ومما يؤسف له أن تصاعد الأعمال العدائية بين الأطراف في صنعاء ومأرب والجوف ومناطق أخرى خلال الأسابيع القليلة الماضية قد زاد من تعقيد الوضع وألقى بظلاله على عملية تخفيف التوتر الهشة. وفي القوت نفسه، استمر التأخر بشكل ما في تنفيذ الاتفاقات الهامة الموقعة بين الطرفين.

ونشاطر أعضاء المجلس قلقهم العميق إزاء الحالة الإنسانية في اليمن. وقد لقي ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥٠ يمني حتفهم منذ عام ٢٠١٥، من بينهم ٠٠٠ ١٠٠ كنتيجة مباشرة للأعمال العدائية و ٠٠٠ ١٣٠ من الجوع والمرض. ويقدر عدد المشردين داخل البلد بسبب النزاع بأربعة ملايين شخص. وفي الأسابيع الأخيرة، ظل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يتلقى تقارير عن وقوع إصابات جماعية في جميع أنحاء البلد.

ولذلك تحث فييت نام أطراف النزاع، وخاصة الحوثيين، على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي وتيسير العمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة وشركاؤها ذو الصلة. ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة على وجه السرعة لحماية المدنيين ومرافق الرعاية الصحية. وينبغي أن يظل تقديم المساعدة الإنسانية من أعلى أولوياتنا، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى بدء حوارات بناءة بين جميع الأطراف اليمنية.

ويجب توفير إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية دون أي عوائق. ونشيد بعمليات رحلات الطيران الإنسانية التي

نقلت لأول مرة في ثلاث سنوات مجموعة من المرضى اليمنيين من صنعاء إلى الأردن لتلقي مساعدة طبية متخصصة. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والأردن ومصر والأطراف الأخرى على تفانيهم وتعاونهم. ونرحب أيضا بالاتفاق الأخير بين الطرفين المتنازعين في اليمن على تنفيذ عملية تبادل الأسرى.

وبالنظر إلى الحالة الهشة الراهنة، نود أن نؤكد من جديد أن التسوية السياسية السلمية هي السبيل الوحيد لحل النزاع في اليمن. وهنا أود أن أذكر بالبيان الذي أدلى به السيد مارتن غريفيث مؤخرا ومفاده أن السلام يعتمد على التوصل إلى تسوية سياسية بين الأطراف وفيما بينها. وندعو الأطراف إلى بذل مزيد من الجهود لتنفيذ اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض، بهدف العودة إلى تخفيف حدة التوتر والمضي قدما نحو عملية سياسية شاملة وجامعة. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ولجنة تنسيق إعادة الانتشار. وندعو الأطراف المعنية إلى كفالة سلامة أفراد بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وأنشطتهم المأذون بها بموجب ولاية.

ويتوقف استئناف محادثات السلام على الإرادة السياسية لجميع الأطراف المنخرطة في النزاع في اليمن وما تبذله من جهود. وينبغي للمجلس، من جانبه، أن يحافظ على وحدته ودعمه الثابت للتوصل إلى حل سياسي شامل مع التزامه بسيادة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية.

**السيد يورغنسون** (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في اليمن. كما أود أن أشكر السفيرة روندا كنغ على إحاطتها بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

لا تزال الحالة في اليمن تبعث على القلق العميق. ومما يؤسف له أن الحالة الأمنية في اليمن تدهورت خلال الشهر الماضي بسبب جولة أخرى من الأعمال العدائية على الخطوط الأمامية الشمالية. وندعو جميع أطراف النزاع إلى كفالة الوقف الفوري للأعمال العدائية. فالعنف يتسبب في مزيد من المعاناة للشعب اليمني، الذي يواجه بالفعل أكبر أزمة إنسانية في العالم. لقد اضطرت آلاف الأسر إلى الفرار من منازلها. وتحتاج هاتان المسألتان – الأعمال العدائية والظروف الإنسانية الأليمة – إلى معالجة على سبيل الأولوية دون مزيد من التأخير.

ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الهجمات على البنى التحتية المدنية. فلا مبرر لقصف المستشفيات، كما حدث مؤخراً بمستشفيي الجفرة والسعودي، مما حد من إمكانية ١٥ ٠٠٠ شخص في الحصول على الرعاية الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت الغارة الجوية في محافظة الجوف يوم السبت الماضي عن مقتل ما لا يقل عن ٣١ مدنياً. تشكل هذه الهجمات العشوائية انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني. ونحث أطراف النزاع على كفالة حماية المدنيين.

ثانيا، إن استمرار القيود المفروضة على توزيع المساعدات الإنسانية على الشعب اليمني انتهاك آخر للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن يتوقف على الفور تخويف العاملين في المجال الإنساني وعرقلة عملهم، بل وحتى اعتقال عمال الإغاثة. إن من المثير للقلق البالغ أن نسمع من وكالات المعونة والجهات المانحة أنها قد تضطر إلى تقليص أو وقف توزيع المعونة في مناطق معينة. إن إشارة السلطات الحوثية إلى أنها ستلغي ضريبة الـ ٢ في المائة المفروضة على كل مشروع إنساني ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح، لأن هذه الضريبة تتعارض مع مبادئ المعونة الإنسانية.

ومما يثير القلق بشكل متزايد أيضا أن مسؤولي الأمم المتحدة لم يُسمح لهم بالوصول إلى ناقلة النفط صافر. فيجب توفير إمكانية الوصول لمنع وقوع كارثة بيئية في البحر الأحمر.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات السلبية في معظمها، يسعدني أن أسمع أيضا عن بعض التطورات الإيجابية. ونرحب

بإعلان اتفاق بشأن تبادل واسع النطاق للأسرى، كما ذكرت لجنة تبادل الأسرى يوم الأحد الماضي. سيكون ذلك تدبيرا إنسانيا هاما وخطوة نحو تنفيذ اتفاق ستكهولم. كما نرحب ببدء رحلات الرحمة من صنعاء. ونحثّ الأطراف على السماح باستمرار هذه الرحلات حتى يتمكن المرضى اليمنيون من تلقي العلاج الذي يحتاجون إليه.

ونأمل أن تسهم تدابير بناء الثقة هذه التي تمس الحاجة إليها أيضا في استئناف المحادثات السياسية الرسمية بمشاركة الحكومة اليمنية. ومن الواضح أن حل هذا النزاع لا يمكن إلا أن يكون سياسيا. وندعو الأطراف إلى بدء مناقشات بشأن حل سياسي شامل تحت رعاية الأمم المتحدة دون تأخير أو شروط مسبقة. ونؤيد جهود المبعوث الخاص مارتن غريفيث في هذا الصدد.

كما نحث حكومة اليمن ومجلس الجنوب الانتقالي على التغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق الرياض، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل المضي قدما نحو تسوية سياسية شاملة في اليمن.

**السيدة تايوب** (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والسفيرة كنغ بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على إحاطاتهم. وتواصل جنوب أفريقيا تأكيد دعمها للسيد غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ولجميع جهوده الرامية إلى إيجاد حل سلمي للحالة في اليمن. وتشكر جنوب أفريقيا فريق الخبراء على تقريره الشامل الذي يغطي عام ٢٠١٩ (انظر S/2020/70).

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد وجود صلة سببية بين المأزق السياسي والحالة الإنسانية الأليمة والحالة الأمنية. ولذلك سيركز تدخلنا على هذه العناصر الثلاثة.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، تحث جنوب أفريقيا الأطراف على الالتزام بعملية سياسية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الحوار. فلم يتم المضي بتنفيذ اتفاق الرياض. ولذلك تود جنوب أفريقيا أن تكرر دعوتها إلى تنفيذ ذلك الاتفاق الحيوي بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، فضلا عن التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وعلى غرار المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ندعو الجهات الفاعلة اليمنية إلى الاتحاد حول رؤية لليمن تعالج النزاع وتعيد السلام داخل البلد.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تشيد جنوب أفريقيا بعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن فيما يتعلق ببدء الإخلاء عبر الجسر الجوي الطبي بين صنعاء وعمّان. وقد تحقق ذلك الاتفاق بالتعاون مع جميع أطراف النزاع وهو يسلط الضوء على أنه يمكن إحراز تقدم عندما تكون الإرادة السياسية قوية. ومن المشجع أن نلاحظ أن المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية أشار إلى أن المنظمة تغطي تكاليف العلاج الطبي للضحايا ونقلهم وإقامتهم.

ومع ذلك، تجدر الإشارة بنفس القدر إلى القيود المفروضة على العمليات الإنسانية في الشمال، التي لا تزال تسبب الكثير من الإحباط فيما يتعلق بإيصال المعونة على نحو موثوق به، مما يهدد كذلك بتعليق المعونة تماما. وندعو أطراف النزاع إلى السماح بمرور الأغذية وغيرها من مواد الإغاثة الإنسانية بحرية وانتظام ودون عوائق، وإلى عدم اتخاذ إجراءات تحرم المدنيين من حقوقهم في الغذاء والرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، نذكّر أطراف النزاع بأنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام اتفاقيات جنيف.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، تشعر جنوب أفريقيا بالجزع لأن التصعيد الأخير للقتال في اليمن، بعد الكثير من الزخم السياسي والهدوء النسبي، قد أعاد بالفعل عملية حل النزاع إلى نقطة البداية. ولا يزال عدد القتلى في ارتفاع مع تصاعد مستويات العنف والنزاع في نهم ومأرب والجوف. وفي

هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار في الحديدة والمساهمة في وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني. إن من شأن وقف الأعمال العدائية في اليمن، أو حتى في أجزاء من اليمن، أن يساعد كثيرا في عملية التفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي للبلد.

وفي الختام، تتطلب هذه الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل التزاما عاجلا بوقف إطلاق النار والسعي إلى إيجاد حل تفاوضي وسلمي وشامل للأزمة. ونود أن نؤكد من جديد على أن الحل المستدام الوحيد لهذا النزاع هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومنصفة يقودها اليمنيون وتضع مصالح ورفاه جميع مواطني اليمن في المقام الأول.

**السيد جانغ جون** (الصين) (*تكلم بالصينية*): يود الوفد الصيني أن يشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك والسفيرة كنغ، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على إحاطاتهم.

ما برحت الصين تتابع عن كثب الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية في اليمن. ونشيد بالأمم المتحدة على جهودها الحثيثة لدفع العملية السياسية وتحسين الحالة الإنسانية في اليمن. ونؤيد لجنة القرار ٢١٤٠ وفريق الخبراء في الاضطلاع بعملهم المكلفين به.

في الآونة الأخيرة، كان هناك قتال في عدة مناطق في اليمن وتصاعد في العمليات العسكرية، وهو أمر يبعث على القلق. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الحكومة اليمنية وممثل الحوثيين، في ظل هذه الخلفية، قد توصلا مؤخرا إلى اتفاق في العاصمة الأردنية عمّان بشأن تبادل الأسرى على نطاق واسع. وهذا يدل على أن الجانبين قادران على تخفيف حدة التوتر في اليمن وراغبان في ذلك. ترحّب الصين بذلك التطور وتُثني على جهود الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونأمل أن يتم الإفراج عن الأسرى في أقرب وقت ممكن.

وندعو أيضا جميع أطراف النزاع إلى الدخول في حوار ومشاورات واسعة النطاق من أجل إحراز تقدم فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ووقف أعمال العنف وبناء الثقة المتبادلة، من بين عناصر أخرى. وعلى الرغم من التحديات العديدة، ينبغي أن تستمر التسوية السياسية للقضية اليمنية. وينبغي لجميع الأطراف في اليمن أن تسعى إلى تنشيط عملية التسوية السياسية الشاملة التي تقودها الأمم المتحدة في موعد مبكر. وما فتئ النزاع في اليمن مستمرا منذ خمس سنوات، دفعت خلالها جميع الأطراف ثمنا باهظا.

وفي العامين الماضيين، وبعد مفاوضات صعبة، توصلت الأطراف إلى اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض. ينبغي الإشادة بهذه النتائج ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالالتزامات السياسية التي تعهدت بها من أجل الحفاظ على الزخم للتوصل إلى تسوية سياسية.

لا تزال الحالة في الحديدة متوترة. ونؤيد تيسير عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في رصد وقف إطلاق النار والوفاء بولايتها. ونحث جميع الأطراف على التعاون مع البعثة.

لقد دخل تنفيذ اتفاق الرياض مرحلته الثانية، التي لها تأثير مباشر على تشكيل حكومة ائتلافية والمرحلة التالية من المفاوضات السياسية. ونأمل أن ينفذ جميع الموقعين على الاتفاق توافق الآراء في المجالات العسكرية والأمنية وغيرها من المجالات الرئيسية. وفي تلك العملية، لا بد من إيلاء الاهتمام لآراء بلدان المنطقة والاستفادة من أدوارها. وينبغي لأطراف النزاع في اليمن أن تضع ثقتها في مستقبل البلد ومصلحة الشعب، وأن تتجنب تصعيد الأعمال العدائية، وأن تحمي بصورة مشتركة سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية.

إن الحالة الإنسانية في اليمن قاتمة وتستحق اهتماما كبيرا. وينبغي لجميع الأطراف في اليمن أن تتعاون تعاونا كاملا مع عمليات الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة والوكالات

ذات الصلة، وأن تمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين أثناء العمليات العسكرية، وأن تحول دون حدوث أزمة إنسانية أشد خطورة بسبب عدم وصول المساعدات الإنسانية. لقد أثرت الحالة الإنسانية على جميع جوانب حياة السكان – فعملة البلد وأسعاره غير مستقرة، وإمدادات الغذاء ومياه الشرب غير كافية، والأمراض مثل الكوليرا لا تجري الوقاية منها ومعالجتها بفعالية. وفى العام الماضى، عانى البلد أيضا من أسراب الجراد، مما أثر بشكل خطير على إنتاجه الزراعي .

إن الصين متعاطفة بشدة مع معاناة الشعب اليمني، وما فتئت تساعده من خلال القنوات المتعددة والثنائية الأطراف. ونحن ندعو إلى تعزيز السلام والاستقرار من خلال التنمية في البلدان المتأثرة بالصراعات. ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي، بالإضافة إلى توفير إمدادات الإغاثة لليمن، بدعم تنمية البلد وتعميره أيضا من خلال المساعدة على استقرار الأسعار، وتعزيز التعليم، والتشغيل، وغير ذلك من القضايا الاقتصادية والاجتماعية. إن وحدة المجلس أساس سياسي هام لحل القضية اليمنية. وينبغي لجميع الأطراف أن تعزز الاتصال، وأن تتغلب على الاختلاف، وأن توسع نطاق توافق الآراء، وأن تهيئ الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية.

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، ترى الصين دائما أنها ليست غاية في حد ذاتها، وأن عمل اللجنة ينبغي أن يؤدي دورا بناءً لصالح التسوية السياسية للمسألة اليمنية. ولا تؤيد الصين إدخال عوامل معقدة في مسألة الجزاءات، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تقويض وحدة المجلس.

**السيد دجاني** (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والسفيرة روندا كنغ على إحاطاتهم الإعلامية الهامة. لقد قدموا لنا جميعها معلومات مستكملة عن خطورة الحالة على أرض الواقع. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في بعض المجالات، فإن العديد من المسائل لا تزال دون حل بل وتزداد سوءا. ومع ذلك، نعرب عن عميق امتناننا للمبعوث الخاص والعاملين في المجال الإنساني على جهودهم الدؤوبة لإحراز تقدم، وتقديم كميات كبيرة من المساعدة على الرغم من التحديات العديدة.

وتود إندونيسيا في معرض ردها على الإحاطة أن تشدد على ثلاث نقاط. أولا، أود أن أتناول المساعدة الإنسانية. إننا نشعر بقلق عميق إزاء العوائق الإنسانية التي طال أمدها، والتي يفرضها الحوثيون. فأيا كان جانب القتال، وما الذي سببه، فإن عرقلة المساعدات والعمليات الإنسانية أمر غير مقبول على الإطلاق.

وينطبق ذلك بصفة خاصة في هذه الحالة، حيث أن أكثر من ١٢ مليون يمني في أمس الحاجة إلى تلك المساعدة.

ومن غير المتصور أن الشعب اليمني، الذي كان بالفعل ضحية للعنف، يصبح الآن أيضا ضحية للبيروقراطية والأعمال الورقية وجميع العقبات الأخرى.

وهذه مأساة لا تغتفر بالنظر إلى أن المعونة الإنسانية هي شريان الحياة لـ ٨٠ في المائة من السكان.

وفي هذا الصدد، نحث المسؤولين الحوثيين على التعاون فوراً مع منسق الشؤون الإنسانية في اليمن لفك الحصار وتهيئة بيئة مواتية للعاملين في المجال الإنساني لأداء مهمتهم بفعالية.

ثانياً: العملية السياسية والوضع الأمني.

نود أن نكرر مرة أخرى تأييدنا للمبعوث الخاص ونشيد بجهوده. وفي رأينا أنه ما من تقدم يُعد ضئيلا جدا.

ويشجعنا أن نعلم أنه حدث اتفاق على خطة مفصلة لاستكمال أول تبادل رسمي واسع النطاق للسجناء. ويحدونا الأمل في أن يتسنى تحقيق تبادل السجناء في وقت قريب حتى يتسنى لم شملهم مع أسرهم في نهاية المطاف.

ويسرنا أيضا أن نسمع أن رحلة ميرسي قد تم تشغيلها وتمكنت من نقل أكثر من ٣٠ مريضا لتلقي الرعاية الطبية خارج صنعاء.

وهذه خطوة جيدة للمساعدة في بناء الثقة. كما نود أن نرى تقدماً في تعز فضلاً عن الحد من العنف في اليمن.

لقد أدى التصعيد في الأيام الأخيرة إلى زيادة الخسائر في صفوف المدنيين، وهو أمر لا يحتمل.

ثالثا: ما يتعلق بناقلة النفط FSO SAFER.

تشعر إندونيسيا بقلق بالغ لأنه بعد أشهر وأشهر من المناقشات بشأن هذه المسألة، لم يُحرز أي تقدم كبير. ولم يتمكن فريق التقييم حتى الآن من الوصول إلى الناقلة التي أصابها البِلى، مما قد يؤدي إلى كارثة بيئية إذا ما انفجرت.

ويأمل وفد بلدي أن يدخل فريق التقييم الناقلة على الأقل، ولكن من الأهمية بمكان اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع كارثة. ويمكن أن تستمر المناقشة بشأن الإجراءات والإيرادات المتأتية من النفط بعد اتخاذ إجراءات وقائية عاجلة.

وفي الختام، يناشد وفد بلدي، أن تبذل الأطراف على أقل تقدير، جهدا أكبر، لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين والحد من معاناة أشقائنا وأخواتنا في البلد. إن إنقاذ حياة السكان يجب أن يكون في صميم عملنا. وعلاوة على ذلك، ومن أجل الإنسانية والبشرية، ينبغي أن يستمر الحوار. وأود أيضا أن أشدد على رسالة وكيل الأمين العام لوكوك بأنه قد طفح الكيل.

التاريخ مستمر في التغيير، والتقويم مستمر، والوقت يمر، ومع ذلك فإن معاناة الشعب اليمني مستمرة. متى سنتمكن من وقف كل هذه المذابح؟

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لهما. لقد قلنا ذلك مرارا وتكرارا – يجب أن نضع حدا لمعاناة الشعب اليمني. ولا توجد سوى طريقة واحدة للقيام بذلك – أي التوصل إلى حل سياسي شامل وجامع.

ويساورنا القلق إزاء الاشتباكات العنيفة المستمرة في شمال اليمن، في محافظتي مأرب والجوف، التي تتسبب في وقوع العديد من الإصابات، بما في ذلك الخسائر في صفوف المدنيين. لا بد من مواصلة وقف التصعيد دون إبطاء. ويجب أن يجعل تبادل الآراء بشكل مباشر بين الأطراف ذلك أمرا ممكنا. ويجب أن نسعى من أجل وقف الأعمال العدائية.

وتُعد تدابير بناء الثقة ضرورية لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، أرحب بأول رحلات إجلاء طبي من صنعاء إلى عمان في أوائل شباط/فبراير، فضلا عن الاتفاق الذي أعلن عنه في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠ لتبادل الأسرى على نطاق واسع. وقد رحبنا باتفاق الرياض وبالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية للتوقيع عليه. ويجب تنفيذه الآن بالكامل. إن تدهور الوضع في جنوب اليمن لن يفيد إلا الإرهابيين.

ويجب أن تؤدي هذه العمليات إلى استئناف الحوار السياسي بغية التوصل إلى حل شامل لليمن بأسره ومكوناته. ويعد دور المبعوث الخاص أساسيا في تنسيق جميع هذه الجهود. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، وحماية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، أذكر بالتزام الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين والهياكل الأساسية.

ويجب أن تتوقف على الفور القيود المتزايدة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، وتحويل مسار المساعدة الإنسانية. ويشكل إعلان الحوثيين التخلي عن ضريبة الـ ٢ في المائة على المشاريع الإنسانية خطوة أولى، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى

إحراز تقدم كبير للسماح بالوصول السريع والآمن ودون عوائق إلى جميع المحتاجين. ومن الضروري أن يظل المجتمع الإنساني بأسره ثابتا في التزامه بالمبادئ ذات الصلة، وأن يدعم خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وكان هذا هو الغرض من اجتماع تنسيق المانحين الذي انعقد في بروكسل في الفترة من ١٢ إلى ١٣ شباط/فبراير.

أخيرا، ندعو على وجه السرعة إلى إتاحة إمكانية وصول الأمم المتحدة بسرعة إلى ناقلة النفط FSO SAFER، التي تشكل تهديدا خطيرا للبيئة. وستظل فرنسا ملتزمة تماما ومستعدة للعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية، وعلى نحو أوسع، لتحاشي أي تصعيد في المنطقة. وتعمل السلطات الفرنسية مع جميع أصحاب المصلحة في سبيل تحقيق هذه الغاية.

**السيد أباري** (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد مارتن غريفيث على إحاطته الإعلامية عن التطورات الأخيرة بشأن الحالة الأمنية في اليمن. وترحب النيجر بجهوده الدؤوبة من أجل إعادة السلام إلى اليمن وتؤكد من جديد دعمها الكامل لتلك الجهود. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسفيرة إنيغا روندا كنغ.

إن التصعيد الذي شهدته الأيام الماضية، والذي اتسم بالضربات الصاروخية والقصف الجوي، يشكل عقبة كأداء أمام استئناف الحوار. ويحض وفدي الطرفين على التحلي بمزيد من ضبط النفس لإعطاء فرصة للعملية السياسية وتنفيذ مختلف الاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الطرفان، بما في ذلك اتفاقات مؤتمر الحوار الوطني، واتفاق الرياض المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وسائر الأحكام الواردة في اتفاق ستوكهولم المبرم في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ولم يمضِ وقت طويل لكي يتبين لنا أن خفض التصعيد كان ناجحا، مما يدل على أنه إذا أراد الطرفان ذلك، بوسعهما تهيئة الظروف اللازمة لالتماس حل سياسي.

ندين انتهاكات القانون الإنساني الدولي ومنع إيصال المساعدة الإنسانية في منطقة يحتاج فيها نحو ثلثي السكان إلى هذه المساعدة. كما ندين العنف الذي يستهدف العاملين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتجدر الإشادة بإجلاء الأطفال المرضى إلى المستشفيات، ولا سيما في الأردن، وينبغي أن يتكرر ذلك، لأنه يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التصعيد، وهو أمر لازم بشدة.

بالمثل، نلاحظ بالسعي إلى تقديم المساعدة الإنسانية والرعاية الطبية ونرحب به، وذلك بفضل شجاعة وتصميم العاملين في المجال الإنساني، على الرغم من تصاعد العنف. وهذه المساعدة الإنسانية التي تعتبر حيوية للسكان اليمنيين المحتاجين إليها، يجب أن تستمر وأن تُعزز. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها للاقتصاد اليمني وتمكين الحكومة من ضمان تقديم الخدمات الحكومية الأساسية. على نحو منتظم.

أما فيما يتعلق بالحالة السياسية، فيشجع وفدي الطرفين على إبقاء قنوات الحوار مفتوحة واستئناف العملية السياسية بدون تأخير، ذلك هو السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم – ومهما شددنا عليه لا يمكننا أن نكون مبالغين في التشديد.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*) (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

يساور بلجيكا قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في اليمن خلال الشهر الماضي، الذي أدى إلى وقوع أحد أكثر الحوادث فتكاً منذ بداية الحرب. تمس الحاجة اليوم إلى استئناف العملية السياسية أكثر من أي وقت مضى. وتمثل المحادثات بين المملكة العربية السعودية والحوثيين نقطة انطلاق جيدة، ولكن في مرحلة ما، سيتعين على الحكومة اليمنية أن تشارك في تلك المحادثات، وسيتعين على الأمم المتحدة أن تقود العملية. ويجب أن تبدأ

الخطوات التالية في العملية السياسية في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة.

وترحب بلجيكا بالخطة التي تم الاتفاق عليها مؤخرا بين الطرفين في عمان لتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى الذي يمكن أن تكون خطوة أولى نحو استئناف العملية السياسية. ونشجع على الإسراع في تنفيذها.

وقد تدهورت بسرعة البيئة التشغيلية للجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن، ولا سيما في الشمال، وأخذ الحيز الإنساني في التقلص بشكل ملحوظ. ويجري باستمرار فرض العقبات، مما يعوق وصول المساعدات الإنسانية وإيصال المعونة. ويتعرض الموظفون الدوليون والوطنيون العاملون في المجال الإنساني للتهديد، ونشجب الهجمات المباشرة في العديد من المناطق في البلد. لقد أكد مجددا المانحون، في ختام اجتماعهم الذي انعقد في بروكسل في ١٣ شباط/فبراير، دعمهم الكامل للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والتي تعمل في ظل ظروف عصيبة للغاية. وأجمع المشاركون في المؤتمر على أن الحالة لا تطاق. ويجب أن يُرفع نهائيا كل شكل من أشكال التقييد والعرقلة والتدخل، ينتهك المبادئ الإنسانية.

وتحيط بلجيكا علما بإعلان الحوثيين إلغاء ضريبة الـ ٢ في المائة المفروضة على المشاريع الإنسانية، وتحثهم على وضعها موضع التنفيذ. كما نحض الحوثيين على الامتناع عن وضع عقبات أخرى تزيد من صعوبة توزيع المساعدات الإنسانية على الأطفال وغيرهم من المدنيين المحتاجين. وترحب بلجيكا بالرحلات الطبية. ويجب أن يكون السكان المدنيون محور اهتمامنا. ولا يزال هؤلاء الضحايا الأبرياء يعانون من أخطر آثار الصراع.

كما نشجع الحوثيين مرة أخرى على السماح أخيراً بالوصول إلى ناقلة النفط FSO SAFER من أجل تيسير دراسة الحالة وتحاشي وقوع كارثة بيئية محتملة.

ويجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيثما ينطبق ذلك.

بوصفنا نترأس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، نرحب بتبادل الرسائل بين الممثل الخاص للأمين العام غامبا والتحالف. ونتيجة ذلك، أمكن اعتماد وإضفاء الطابع الرسمي على برنامج محدد زمنيا لأعمال تنفيذ مذكرة التفاهم الصادرة في العام الماضي. ونهيب بالتحالف تنفيذ البرنامج في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، قدم الأمين العام هنا في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8721) توجيهات الأمم المتحدة على الصعيد العملي للوسطاء من أجل توفير حماية أفضل للأطفال في حالات النزاع المسلح. وندعو أطراف النزاع والمبعوث الخاص مارتن غريفيث إلى الاستفادة من التوجيهات في المحادثات السياسية التي نأمل أن تبدأ قريبا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

**السيد السعدي** (اليمن): في البداية، أهنئكم، يا سعادة السفير، على توليكم رئاسة بلجيكا لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم ولوفدكم الصديق كل التوفيق والنجاح. كذلك أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، على إحاطته الإعلامية، وأشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ونشكر أيضا السفيرة إنيغا روندا كنغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على جهودها. كذلك أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة.

لقد حرصت الحكومة اليمنية على تحقيق السلام المستدام وفقا للمرجعيات المتفق عليها، وهي مبادرة مجلس التعاون

الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي صدارتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ما فتئت الحكومة اليمنية تعرب عن دعمها لجهود المبعوث الخاص لليمن، السيد غريفيث. ولتحقيق هذا الهدف النبيل، شاركت بحسن نية في العديد من جولات المشاورات، وقدمت تنازلات كبيرة، كان آخرها في السويد. وكنا نأمل أن يكون اتفاق ستوكهولم بداية إيجابية لبناء الثقة، والوصول إلى ذلك السلام المنشود الذي يتطلع إليه الشعب اليمني، وإنهاء الصراع ورفع المعاناة الإنسانية عن شعبنا اليمني الصابر جراء الحرب العبثية التي شنتها الميليشيات الحوثية المسلحة المدعومة من إيران.

ومن المؤسف أن نرى وبعد مرور أكثر من عام على ذلك الاتفاق، أنه لم يفض إلى شيء، بل تحول إلى مرحلة جديدة من التصعيد وتفاقم الصراع وزيادة معاناة اليمنيين، بسبب استهتار الميليشيات الحوثية وتهربها من تنفيذ التزاماتها ومحاولة إحكام سيطرتها على مدينة وموانئ الحديدة، في تجاهل لبنود ذلك الاتفاق وجهود الأمم المتحدة، وارتكابها المزيد من الجرائم والانتهاكات في حق الشعب اليمني، في ظل صمت واضح للمجتمع الدولي، وفتح جبهات حرب جديدة في محاولة لتركيع هذا الشعب وإخضاعه للحكم الطائفي السلالي العقائدي، وتنفيذ الأجندة والمشروع الإيراني في اليمن وفي المنطقة.

إن ما تقوم به الميليشيات الحوثية من تصعيد خطير في الجوف ومأرب ونهم واستهدافها للمدن الآهلة بالسكان، ومخيمات النازحين والمستشفيات والمساجد، والتي راح ضحيتها عدد من المدنيين بينهم نساء وأطفال، يعد تصعيدا خطيرا يؤكد نية تلك الميليشيات إجهاض جهود السلام وإطالة أمد الحرب، وتحد صارخ لكل جهود الأمم المتحدة وهذا المجلس الموقر.

وتؤكد الحكومة اليمنية مجددا أن عقد أي مشاورات قادمة مرتبط بشكل أساسي بتحقيق تقدم واقعي وحقيقي في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، بالإضافة إلى إدراك حقيقة نجاح هذه المشاورات من عدمها. وتثمن الحكومة اليمنية جهود المبعوث الأممي مارتن غريفيث واللجنة الدولية للصليب الأحمر، المتصلة بالتوصل إلى اتفاق مرحلي لإطلاق سراح الأسرى وفقا لاتفاق ستوكهولم. وتؤكد بأن هذا هو ما سعت إليه الحكومة اليمنية، بتوجيهات من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية منذ البداية، وفقا لمبدأ الكل مقابل الكل. كما نؤكد بأن هذه الخطوة تعد خطوة إنسانية بحتة ويجب تنفيذها بدون مماطلة وفقا لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأخير في الأردن.

وتثمن الحكومة اليمنية الدور الهام للمملكة العربية السعودية الشقيقة قائدة التحالف، في الإشراف وضمان تنفيذ اتفاق الرياض، وتبذل الحكومة جهودا كبيرة بتوجيهات من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية لتنفيذ بنود ذلك الاتفاق وفقا للتراتبية المتفق عليها وبدون انتقائية. حيث أن الحكومة نفذت كافة الخطوات وفق المصفوفة المزمّنة الموقع عليها، وتتطلع إلى اتخاذ إجراءات كفيلة بما يفضي إلى تنفيذ هذا الاتفاق، وتوحيد الجهود لإسقاط المشروع الحوثي الإيراني.

إن ممارسة الميليشيات الحوثية بحق المنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني والإغاثي، من سرقة ونهب المساعدات الإنسانية، والتحكم في مسار توزيعها واعتقال واحتجاز وتهديد موظفي الإغاثة وعرقلة العمل الإنساني، وحرمان بعض المناطق من المساعدات، وفرض إجراءات ورسوم على المساعدات الإنسانية، هو أمر يتطلب موقفا حازما وصارما من قبل المجتمع الدولي، لإيقاف تلك الممارسات ومعاقبة مرتكبيها، وإدانة سلوك تلك الميليشيات وممارسة الضغط عليها لوقف هذا النهج.

وتحمّل الحكومة اليمنية الميليشيات الحوثية كامل المسؤولية عن إعلان عدد من الدول المانحة ومنظمات الأمم المتحدة تقليص أو وقف المساعدات وأنشطتها الإغاثية في مناطق تحت سيطرة تلك الميليشيات، والذي ستكون له انعكاسات خطيرة

على الأوضاع الاقتصادية والصحية والإنسانية لملايين المحتاجين الذين هم في أمس الحاجة لتلك المساعدات. ويأتي هذا الإعلان كنتيجة طبيعية لممارسات وأساليب تلك المليشيات التي تسببت في اتخاذ هذا القرار، مما يبرهن على كل ما ذكرناه مرارا وتكرارا، وأكدنا عليه أمام هذا المجلس الموقر من عدم اكتراث هذه المليشيات للأوضاع الإنسانية في مناطق سيطرتها، وانتهاجها سياسة الإذلال والإفقار والتجويع في حق اليمنيين، فضلاعن استثمار المعاناة الإنسانية للربح والمزايدة السياسية والإعلامية أمام الرأيين العامين المحلي والدولي.

وتعبر الحكومة اليمنية عن حرصها على تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتيسير جهود الإغاثة الإنسانية، والتخفيف من تبعات الكارثة الإنسانية، وتجدد دعوتها للأصدقاء في الدول المانحة والمنظمات والهيئات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية للتنسيق مع الحكومة اليمنية، لدراسة آلية تقديم المساعدات للمستحقين في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيات الحوثية، وعدم البقاء رهينة إملاءات وضغوط وابتزاز تلك المليشيات على حساب الفئات المحتاجة.

إن آثار حرب المليشيات الحوثية وتهديدها لأمن وسلامة ومستقبل اليمن واليمنيين لا تنحصر في المأساة والمعاناة الإنسانية التي يعيشها بلدي اليوم، بل تعدى ذلك إلى تهديدات طويلة الأمد تتمثل في دعم التنظيمات الإرهابية، حيث تقوم المليشيات الحوثية بدعم تنظيم داعش في اليمن من خلال تزويده بالدعم التقني وإطلاق سراح أعضائه، بل وتمكينه من مواقع وقواعد عسكرية واقعة تحت سيطرة هذه المليشيات حسب ما ورد في تقارير أممية.

إن الأسلحة الإيرانية التي تم ضبطها من قبل قوات البحرية الأمريكية يوم الأحد الماضي الموافق ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠، والتي تشمل ١٥٠ صاروخا مضادا للدبابات وصواريخ أخرى من نوع أرض – جو، ومناظير ومعدات تصوير حراري ومكونات للطائرات المسيرة وذخائر أخرى وأجزاء متطورة كانت متجهه إلى المليشيات الحوثية، لا تمثل انتهاكا صارخا لقرارات هذا المجلس الموقر فحسب، بل دليلا دامغا على العلاقة الوثيقة بين نظام الملالي في طهران والمليشيات الحوثية، وأهدافهم المشتركة في استمرار الحرب وعرقلة الجهود الأممية في التوصل إلى تحقيق السلام، وزيادة معاناة الشعب اليمني وتهديد أمن وسلامة واستقرار المنطقة والعالم.

في الختام، لا تزال المليشيات الحوثية ترفض السماح للفريق الأممي في الوصول إلى خزان صافر النفطي العائم في رأس عيسى، وعلى المجتمع الدولي وهذا المجلس الاضطلاع بمسؤولياتهما، والضغط على تلك المليشيات وتحديد القيادات الحوثية المسؤولة عن عرقلة معالجة وضع الخزان واتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بردعهم، وتلافي حدوث كارثة بيئية خطيرة في البحر الأحمر لا يحمد عقباها.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

*رفعت الجلسة الساعة* ١٢/٠٠